28.docx

اعداد/ thakawat thakawat

(UTC-0500) **تاريخ الارسال:** 13-مايو-2024 08:35ص
معرف الارسال: 2378271647
اسم الملف: 28.docx (538.29K)
حساب الكلمات: 10146
عدد الرموز: 50597

بحث ترقية

مسألة التنمية المستدامة للمياه بين العراق وتركيا

م. أنتصار محمود عبد الخضر

2024 - 2023

مسألة التنمية المستدامة للمياه بين العراق وتركيا

م. أنتصار محمود عبد الخضر

عدت مشكلة المياه من اعقد القضايا والمشاكل التي واجهت العلاقات التركية – العربية ولاسيما العراق, اعتقدت الحكومة التركية بإن المياه الجارية في حوضي دجلة والفرات هي مياه تركية لأنها تنبع من الأراضي التركية وانها غير ملزمة بإعطاء حصة ثابتة للعراق, مما حدا بالحكومة العراقية الى توقيع اتفاقيات مع الجانب التركي لأقامه المشاريع التنموية والاقتصادية, وبذلك بقيت مشكلة المياه بين تركيا والعراق الى الوقت الحاضر .

The issue of sustainable water development between Iraq and Turkey

The water problem is considered one of the most complex issues and problems facing Turkish–Arab relations, especially Iraq. The Turkish government believed that the water flowing in the Tigris and Euphrates basins is Turkish water because it originates from Turkish territory and that it is not obligated to give a fixed share to Iraq, which prompted the Iraqi government to sign agreements with The Turkish side to establish development and economic projects, and thus the water problem between Turkey and Iraq remains to the present time.

التمهيد

ان الموارد المائية هي من اساسيات التنمية المستدامة في عدة مناطق من العالم ولا يعد توافر المياه كما ونوعا المورد الاساس للتنمية الزراعية والصناعية والسياحية حسب بل ايضا للحياة اليومية في المدن والقرى وقد ادى التزايد السكاني والنمو الاقتصادي الى تزايد الطلب على المياه هذا من جهة ومن جهة اخرى الى زيادة في التلوث الذي يهدد جميع الموارد المائية وتنميتها المستدامة. تحتل المياه مكانة فريدة بين مختلف مصادر الطاقة بسبب قدرتها على العمل بصورة مستمرة ومتجددة ولا توجد لها اثار سلبية على البيئة، واذا استطاع الإنسان ان يعيش بلا نفط فليس بمقدوره الاستغناء عن الماء[1].

المياه تعد من أكثر الموارد الأساسية تجاوزا للحدود، وقد تسن البلدان تشريعات للمياه لاعتبارها من الأصول الوطنية، إلا أن هذا المورد في حقيقته يتجاوز الحدود السياسية، في صورة أنهار وبحيرات ومستودعات للمياه

الجوفية. وتعمل المياه العابرة للحدود على تمديد الترابط بين شعبين عبر الحدود الوطنية، والربط بين مستخدمي المياه في مختلف البلدان من خلال نظام مشترك، ولا شك أن إدارة أحد التحديات الكبرى للتنمية البشرية التي تواجه المجتمع ذلك الترابط هو الدولي[2]. تزداد صعوبة ادارة هذا المورد الاستراتيجي في ظل تزايد التنافس الدولي عليه الذي يعد عنصر ادامة الحياة الرئيسي [3].

أن التنافس على المياه يؤدي إلى وضع صانعي السياسة أمام خيارات ذات آثار تتعلق بالمساواة والتنمية البشرية والحد من الفقر في هذا الإطار، تعمل المؤسسات الوطنية والهيئات التشريعية على تقديم الآليات اللازمة لمعالجة هذه الخيارات إلا أنه من المتعذر إيجاد هيكل مؤسسي معادل بالنسبة للمجاري المائية التي تتدفق عبر الحدود، الأمر الذي تترتب عليه بعض التداعيات. ففي حالة حدوث ندرة في المياه مقارنة بالطلب، يشتد التنافس عبر الحدود على مياه الأنهار المشتركة وغيرها من الموارد المائية، وفي حالة عدم توفر آليات مؤسسية للاستجابة للمشاكل العابرة للحدود من المحتمل أن يقضي هذا التنافس إلى صراعات عنيفة، لقد أدى شبح التنافس المتزايد على المياه بين البلدان إلى جدل عام يتسم بالاستقطاب في بعض الأحيان، إذ يتنبأ البعض بمستقبل تتنازعه حروب المياه عندما تؤكد البلدان على مطالباتها التنافسية على المياه, وبذلك قد تكون المياه عنصر لزيادة حدة الصراع في العقود القادمة[4].

تتسبب المياه العابرة للحدود في أغلب الأحيان في إحداث بعض التوترات بين المجتمعات التي تربط بينها، لأنها تختلف عن أي مورد آخر من الموارد النادرة في نواح مهمة؛ إذ أنها تشكل جوهر كافة جوانب المجتمع البشري، من البيئة إلى الزراعة إلى الصناعة[5]. كما أنها تعد عاملاً حيويا للحياة، مثلها في ذلك مثل الهواء ، و تمثل أيضا جزءًا لا يتجزأ من نظم الإنتاج التي تعمل على تحقيق الثراء والرفاهية ونظرا لأن المياه مورد متدفق وليست كيانا جامدا، فإن استخدامها في أي موضع يتأثر من جراء استخدامها في المواضع الأخرى، بما في ذلك البلدان الأخرى، وهي على طرف النقيض من النفط أو الفحم، لا يمكن إدارتها مطلقا لغرض واحد فقط، أو لصالح بلد واحد فقط لاسيما في حالة المياه العابرة للحدود[6].

تبلغ مساحة تركيا 783.5 كم 98% منها يابسة، ويبلغ طول سواحلها 7200 كم[7]. تعرف تركيا جغرافياً بأنها "مركز العالم[8]. إن تركيا تقع على مسافة واحدة من أوروبا وروسيا والشرق الأوسط"[9]. وأما موقع تركيا فيربط أوراسيا مع منطقتي الشرق الأوسط وقزوين اللتين تعتبران مركزا للمصادر الاقتصادية[10]. وبالإضافة إلى الموقع التركي كانت القسطنطينية بطبيعتها مطمعا للجميع[11]. تعد تركيا من الدول تربطها علاقات تاريخية عميقة الجذور بدول الشرق الأوسط[12].

ان تركيا تأخذ شكلاً مستطيلا وتقع 3% من مساحة تركيا في اوربا وهو الجزء المعروف بتراقيا, أما الباقي يمثل ٩٧ % فيقع في قارة اسيا الذي يعرف بأناضوليا, ونتيجة لهذه الامتدادات الحدودية فان الموقع اعطى لتركيا أهمية بحرية وبرية كبيرة للاتصال الاستراتيجي والرخيص[13].

ان حجم السكان يألف عنصراً من عناصر القوة الدولة وعامل السكان بقدرة متنامية في تركيا، ويتالف السكان من الاتراك بنسبة 85-90% ومن كالأكراد 6% و9% ويسكنون في ولايتين وان بتليس في شرق تركيا وديار بكر اما العرب يشكلون 2% ويسكنون في الاسكندرونة وانطاكية[14] .

لذا يمكن القول ان الخرائط السياسة والاقتصادية اضافت الى تركيا أهمية مضاعفة، فتركيا في التاريخ الحديث والمعاصر نقطة التقاء المشاريع الحضارية المتصارعة كما انها تمثل المعبر الرئيسي لخطوط وامدادات الطاقة والمواد الخام التي تتبادل بين الشرق والغرب ولايمكن لدولة في هذا المكان الا ان تكون امبراطورية فتزداد بموقعها الجغرافي قوة الى قوتها وتكون مسرحاً لمطامع من حولها[15].

العلاقات العراقية التركية:

ان اعلان الجمهورية التركية عام ١٩٢٣, كانت نقطة التحول الأساس في السياسة التركية متجهة نحو الغرب للأخذ بأسباب تقدمه الذي جعلها تشكل قوة اقتصادية ذات ثقل نوعي في الشرق الأوسط كما انها كانت من القوى العسكرية الرئيسية في العالم[16], فبدأت تركيا بتأسيس الجمهورية في التاسع والعشرين من تشرين الأول 1923, تعين اول رئيس لها التي اتخذت من انقره مقراً لها بقيادة مصطفى كمال اتاتورك[17], فيما ارتبط العراق وتركيا بروابط ثقافية وسياسية واقتصادية ودينية[18].

أتسمت العلاقات العراقية – التركية بالاتجاه نحو حفظ التقاطعات ونقاط الخلاف وصولاً الى تطور مستويات العلاقات الثنائية، فقد جرى تسوية مشكلة الموصل والتي فتحت أفاقاً جديدة للعلاقات بين البلدين[19].أما الحكومة التركية فقد أعلنت اعترافها بالعراق عام 1927[20], كما تم تعيين وزيرين مفوضين في كل من أنقرة وبغداد، فضلا عن تبادل الزيارات بين البلدين ، ففي ايلول ١٩٣٠, قام نوري سعيد[21] بزيارة رسمية الى تركيا تم خلالها البحث عن قضية الأمن على الحدود العراقية التركية، و بحث قضية النفط, أسهمت تلك الزيارة في تطوير العلاقات بين البلدين ، اذ اثار الرئيس التركي آنذاك مصطفى كمال اتاتورك في خطاب له في ايار ١٩٣١, عن العلاقات القائمة بين العراق وتركيا، اذ قال "**ان علاقات تركيا مع العراق جارية بإخلاص، وهي تستند الى رغبتهما في السلم والتعاون** "[22].

وعلى أثر ذلك، فقد وجه الرئيس التركي آنذاك مصطفى كمال اتاتورك دعوة للملك فيصل، وبالفعل قام الملك فيصل الاول بزيارة تركيا في تموز عام 1931, وتبادلا النقاش فيما بينهما عن رغبة حكومتيهما في ترسيخ علاقات بلديهما وتطويرها بما يخدم مصالح شعبيهما، وفي نهاية الزيارة تم تأكيد البلدين على ضرورة تأمين حفظ الأمن والنظام على الحدود ووجوب التمسك بمبدأ عدم افساح المجال في داخل الدولتين لأية محاولة ترمي الى الاخلال بأمن الأخر[23], أحدثت تلك الزيارات تقارباً بين البلدين وأصبحت العلاقات متبادلة, اذ تكررت بين مسؤولي الدولتين، وتم عقد اتفاقيات عدة منها توقيع معاهدة في كانون الثاني ١٩٣٢ حول حدوث خرق أمني بين البلدين[24].

تطورت العلاقات السياسية نحو استراتيجية إقليمية اذ أنضم العراق في الثامن تموز ١٩٣٧, الى ميثاق سعد آباد والذي تعهد جميع الاطراف فيه على الامتناع المطلق عن أي تدخل في شؤونهم الداخلية، ومراعاة حرمة الحدود المشتركة، فضلا عن التشاور فيما يخص كل الاختلافات التي لها صيغة دولية ولها علاقة بمصالحهم المشتركة الى جانب الامتناع عن ممارسة أي عدوان تجاه أحدهما الأخر[25], وفي عام 1946 وقع نوري السعيد معاهدة صداقة وحسن جوار بين البلدين[26].

شهدت العلاقات العراقية – التركية في شباط عام 1955, مرحلة جديدة من التطور, اذ وقع البلدان على معاهدة دفاع مشترك تضمنت التعهد بالتعاون لصد أي عدوان قد يقع بين البلدين سواء من داخل المنطقة، أو من خارجها استناداً الى حق الدفاع الشرعي الذي أقرته المادة 51من ميثاق الأمم المتحدة والذي انضمت اليه كل من ايران والمملكة المتحدة والباكستان، كما انضمت اليه الولايات المتحدة الامريكية بوصفها عضواً مراقباً، وقد سميت تلك المعاهدة بحلف بغداد[27] ،والذي أحدث نقلة نوعية في علاقات تركيا مع العراق ، واستمرت العلاقة بين البلدين حتى عام 1958، عندما حدث تغيير في نظام الحكم في العراق وتحوله نحو النظام الجمهوري، ليعلن انسحابه من حلف بغداد في الرابع والعشرين من آذار ١٩٥٩, وبعدها تم نقل مقر الحلف من بغداد الى أنقرة واطلق عليه فيما بعد تسمية بـ "المعاهدة المركزية", في أب 1959[28] على أثرها حدث توتر في العلاقات بين البلدين, أعلن وزير الخارجية التركي آنذاك فطين رشدي زورلوا [29] من خلال مؤتمر صحفي في تموز 1958, اذ صرح "**ان تركيا غير مستعدة للاعتراف بنظام الحكم الجديد في العراق**"[30] كما حاولت التدخل عسكريا للإطاحة بنظام الحكم في العراق والقضاء على الثورة فيه، الا انه ونتيجة للضغوط التي تعرضت لها تركيا من قبل القوى السياسية التركية وحتى من قبل ايران وباكستان أعلنت الحكومة التركية إعترافها الرسمي بالحكومة العراقية آنذاك[31].

أخذت العلاقات بالتحسن بين البلدين بعد عام 1963 اذ عقدت العديد من الاتفاقيات تجارية و سياسية[32]. وفي عام ١٩٧2 وقعت تركيا بروتوكولاً اقتصادياً مع العراق لتوسيع قاعدة التعاون الاقتصادي بينهما في مجالات النفط والتجارة والترانزيت، فضلاً عن التوقيع على اتفاقية خط انابيب النفط عام ١٩٧٣[33], ازداد التعاون العراقي التركي قوة في الثمانينيات بعد موقف تركيا من الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٨-١٩٨٠[34]، قد اتسم بالحياد ولعل سبب ذلك يعود إلى العلاقات التجارية التي كانت تربطها بكلا البلدين العراق وايران[35].

وعندما دخل العراق الكويت في أب 1990، اعلنت الحكومة التركية رغبتها بذلك لأنه يخدم مصالحها, فقد أعلن الرئيس التركي انذآك توركوت اوزال[36] إحتلال العراق للكويت فرصة ذهبية لاستعادة تركيا دورها الذي كان قد بدأ يضمر, وعدت أزمة الخليج الثانية القاعدة الضرورية لتركيا كي ترى القدرة العسكرية تتفكك، لذا وقفت تركيا في الأيام الأولى من إحتلال الكويت الى جانب المعسكر المعادي للعراق وسمحت لقوات التحالف الدولي بإستخدام القواعد الاطلسية على أراضيها لتنفيذ غارات ضد العراق[37].

سياسة الدبلوماسية الوقائية للعراق من تنمية المياه التركية:

الدبلوماسية الوقائية هي خلق الآليات القانونية والسياسية للحيلولة دون وصول الصراعات الدولية الى مرحلة النزاع المسلح لتحقيق الامن العالمي, يعد حوضي دجلة والفرات(*) من الاحواض المائية المهمة التي تعد من أهم مسببات الصراع، نتيجة تعقد المشكلة وسعي دولة المنبع تركيا الى استغلال هذه الثروة وبما يؤمن مصالحها السياسية والاقتصادية على حساب مصالح دول الحوض الاخرى[38].

ان تركيا تمتاز بغزارة مواردها المائية ، نتيجة غزارة الامطار والتي يقدر معدلها السنوي بـ ٦٥٩ ملم ، فضلاً عن قلة كمية التبخر السنوي ، وتبلغ كمية الموارد المائية في تركيا نحو ٥١٨كم مكعب / سنة تشكل المياه السطحية منها ١٨٥كم مكعب سنة ، والمياه الجوفية ٢٣٥كم مكعب / سنة اما الباقي وقدرة ٨٠ كم مكعب / سنة فيضيع بالتبخر

لذلك فأن كمية المياه المتاحة تقدر بنحو ٤٣٨ كم مكعب /سنة ، تتركز النسبة الكبرى من مياه تركيا في حوضي دجلة والفرات في شرقي تركيا والتي تشكل نسبة ٤،٣٠% من اجمالي المياه السطحية في تركيا وهي ذات قدرة على توليد طاقة كهرومائية تصل الى ٥١٣٧١ ميكاواط ، والتي تولد ما مقدارة ٤٤٩ مليار كيلو واط / ساعة ، كما تشكل القدرة الكامنة في نهري دجلة والفرات نحو ٤٧،٨% من اجمالي القوة الكهرومائية في تركيا ، هذا بدورة هيا لتركيا قوة كامنة كبيرة تستطيع تركيا من خلالها ان تؤثر على جيرانها، ولاسيما العراق من خلال قيامها بمشاريعها ولاسيما مشروع الكاب[39] والذي خفض مستوى المياه في العراق الى النصف.

يعتمد العراق بشكل شبة كامل على الموارد المائية القادمة من تركيا واي تغيير في الكميات الواردة اليه يؤثر بشكل كبير على الزراعة والصناعة[40] تشكل المياه السطحية في العراق حوالي النسبة الكبرى من مجمل مياه العراق والتي تأتي حوالي" ٨٪" منها من تركيا ، ان اجمالي الموارد المائية المستغله في العراق يبلغ " ٤٢،٥٦ " مليار متر مكعب والتي اغلبها مياه سطحية والتي تصل الى 3، ٤١ مليار متر مكعب ، وهي بالكاد تغطي الاحتياجات المحلية والتي يتوقع ان تزداد هذه الاحتياجات بزيادة عدد السكان في العراق[41] ، يرافق هذه التوقعات سعي تركيا الى تقليل كمية هذه المياه الواردة الى العراق من خلال السدود التي انشأت على طول مسار نهري دجلة والفرات مما قد يشكل مشكلة كبيرة على العراق ولها آثار سلبية على مستقبل العلاقات بين البلدين.

ان مشكلة المياه والتبعية المائية بالنسبة للعراق بدأت بعد سعي تركيا لإنشاء مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP)، الذي بدأت تركيا في تنفيذه منذ عام ١٩٨١ والذي كانت أهم أهدافه تنمية المناطق التي يعيش فيها الأرمن والاكراد وعرب لواء الاسكندرونه بغرض تحقيق الاستقرار السياسي في هذه المناطق كما يذكر الاتراك[42] و اقامة بنية تحتية اقتصادية قوية تدعم وجود تركيا الاقليمي وتزيد من ثقلها في معادلات التوازن الاقليمية .

فضلا عن ذلك يعد هذا المشروع من احد اكبر مشاريع التنمية الأقليمية في العالم فهو مشروع تنموي متكامل ومتعدد القطاعات ويشمل الزراعة والصناعة والتطوير الريفي والعمراني بما في ذلك أنشاء السدود ومحطات الطاقة الكهربائية وقد بدأ العمل به منذ عام ١٩٦٥[43] ، فقد أقامت تركيا أكثر من ٢٠ سدا على نهري دجلة والفرات وكان أهمها سد أتاتورك على نهر الفرات وسد اليسو على نهر دجلة ، تحاول تركيا أن تستخدم هذا المشروع لارواء ١٧ مليون دونم اضافة الى استخدامه كوسيلة ضغط سياسية على سوريا والعراق, فضلا عن ذلك فأن سعي تركيا الى استكمال سد اليسو على نهر دجلة[44]

وأن ذلك, سوف يؤثر وبشكل كبير على كميات المياه الواردة الى العراق في هذا النهر ويتوقع ان هذه المشكلة سوف تتفاقم بشكل اكبر بعد سعي تركيا إلى اكمال مخطط انشاء السدود التخزينية والمشاريع الاروائية فيها خاصة مع الاصرار التركي على تنفيذ مشروع سد اليسو وسد جزرة اللذين سيتحكمان في تحديد كميات المياه المطلقة الى العراق وتظهر الحسابات الفنية ان حصول نقص مقداره (١) مليار متر مكعب من واردات النهر سيؤدي الى تجميد مساحات زراعية تقدر بحوالي ٥٠٠ (٦٢) هكتار وان مجمل المساحات الزراعية التي ستحرم من تجهيزات المياه في العراق نتيجة انخفاض الواردات ستبلغ (٦٩٠٠٠) هكتار ، كما ان المعدل السنوي للجريان الطبيعي للنهر عند الحدود

العراقية قبل استكمال المشاريع التركية والسورية ٢٠،٩٣ مليار، ويتوقع بعد استكمال المشاريع التركية والسورية ان ينخفض المعدل السنوي للجريان ليصل الى ٩٬٧٩ مليار[45].

ان سياسة تركيا المائية تستند الى رؤية مفادها انها تعد حوض دجلة والفرات حوضا واحدا وان النهرين عابران للحدود الدولية وليسا نهرين دوليين وبالتالي تحاول تركيا (تتريك) نهري دجلة والفرات ، وهذا ما يمنح الجانب التركي حق التصرف بمياه النهرين ضمن حدودها السياسية ودون الأخذ بنظر الاهتمام الأضرار الناجمة عن ذلك لكل من سوريا والعراق[46] ، كما أن تركيا تحاول أن تقارن مياه دجلة والفرات بالنفط العربي لذلك تحاول بيع المياه للعرب ، فقد أصدر وزير تركي بيانا في أيلول ١٩٩٧ ذكر فيه " أن تركيا يجب أن تبيع مياها من نهري الفرات ودجلة لجيرانها في الجنوب[47] .

استخدمت تركيا هذه الورقة للتأثير على سياسة الدول المستفيدة من نهري دجلة والفرات، كما رفضت أي تسوية لهذه المسألة وفقا لمبادئ القانون الدولي، فقد رفضت الموافقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية التي اقرتها الجمعية[48] الالتزام بالتعاون والأخطار عن الإجراءات المزمع اتخاذها أي المشروعات التي تنوي احدى الدول النهرية القيام بها، ويحتمل أن تكون لها آثار سلبية في الدول النهرية الأخرى وهو ما ينطبق عادة على مشروعات دول المنابع، وقد برر المسؤولين الأتراك موقفهم بأن هذه الاتفاقية مجحفة بالدول التي بنت مسنودا في أراضيها، ومن بينها الصين والهند وبعض الدول الأفريقية"[49]. لهذا تحاول تركيا في سياستها المائية حيال العراق إلى تحقيق مجموعة من المكاسب السياسية والاقتصادية ومنها:

1) تحقيق تنمية اقتصاديه لمناطقها الجنوبية التي تعاني من مشكلات واضطرابات وتدني في المستوى المعيشي مقارنة بباقي مناطق تركيا.
2) الضغط السياسي على العراق من اجل الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية. وتوضح ذلك منذ حرب الخليج الثانية، فقد بدأ الاتراك الربط بين مسألة المياه ودخول العراق للكويت محاولين تبرير سياستهم المانية التي اتبعوها حيال العراق وسوريا، وفي نفس الوقت مستغلة الوضع الناشئ عقب دخول العراق للكويت من اجل تغيير سياسات بعض الدول العربية التي وقفت مع العراق في قضية المياه[50]
3) محاولة تركيا مقارنة الماء بالنفط العربي فهي تريد تبادل المياه بالنفط وتعتبرها سلعتين إستراتيجيتين على الرغم من الاختلافات الكبيرة بين طريقة التعامل مع كل من النفط والماء باعتبار ان النفط سلعة ناضبة اما الماء فهي متجدده وقد قارن الرئيس التركي السابق سليمان ديميريل بين المياه والنفط خلال افتتاحة سد اتاتورك في يوليو ١٩٩٢ حيث قال " أن منابع المياه ملك لتركيا كما ان النفط ملك للعرب، وبما اننا لا نقول للعرب ان لنا الحق في نصف نفطكم، فلا يجوز لهم ان يطالبوا بما هو لنا[51].

الاتفاقيات الثنائية:

نظمت الاتفاقيات والمعاهدات التي يحفل بها الجانب القانوني والموقعة بين دول حوض نهري دجلة والفرات بعض أوجه استغلالهما، وأرست هذه الاتفاقيات مرتكزات مهمة للتعاون بين تركيا والعراق وسوريا، وذلك بعد أن ترسخت

الصفة الدولية للنهرين في أعقاب قيام الدولة في كل من العراق وسوريا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وتبرز في هذا المجال الاتفاقيات والمعاهدات الآتية :

أ- معاهدة باريس كانون الثاني 1920: عقدت بين فرنسا وبريطانيا بصفتهما دولتي الانتداب لتنظيم الري في مياه نهري دجلة والفرات عند نقطة دخولهما إلى الأراضي العراقية الواقعة تحت الانتداب البريطاني[52].

ب- معاهدة لوزان تموز 1923: وقعتها دول الحلفاء وتركيا والتي تتضمن مادة خاصة شاملة لموضوع المياه، وعند تعذر الاتفاق تحسم المسألة بالتحكيم[53].

ج- معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا آذار 1946: لتنظيم انتفاع العراق وتركيا من مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما[55].

د- المفاوضات الثنائية والثلاثية بين تركيا والعراق وسوريا 1962-1971: اهمها مفاوضات سوريا والعراق للفترة 1962 - 1974و مفاوضات سوريا وتركيا للفترة 1962-1971و المفاوضات الثلاثية للفترة 1965 - 1971.و بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا كانون الثاني 1971، اتفق الطرفين على إجراء المشاورات عند قيام تركيا بملىء خزان كيبان، وذلك بغية تأمين حاجة العراق وتركيا من المياه بما في ذلك متطلبات ملىء خزان الحبانية.

هـ - محضر اجتماع اللجنة العراقية التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني كانون الثاني 1980اتفق الطرفان على التعاون في مجال السيطرة على تلوث المياه المشتركة في المنطقة[56].

و- بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين سوريا وتركيا 1987: التقسيم النهائي لمياه النهر بين الدول الثلاث العراق وتركيا وسوريا[57].

ز- الاتفاقية المؤقتة بين العراق وسوريا نيسان 1990: حددت حصة العراق من مياه نهر الفرات بنسبة 958 من المياه الواردة عند الحدود التركية السورية وحصة تركيا بنسبة 42% منها، وذلك إلى حين التوصل إلى اتفاقية ثلاثية نهائية بشأن تقسيم مياه نهر الفرات مع تركيا[58].

ابتدأت تلك المعاهدات بين فرنسا وبريطانيا دولتي الانتداب بعد الحرب العالمية الأولى على سوريا والعراق، وانتقلت للأطراف المعنية، إذ اكتفت بوضع القواعد العامة التي تسجل حقوق دول المجرى الأسفل لهذين النهرين، لذلك أخذت تركيا تنظر إلى معظم الإتفاقيات المائية المتعلقة بتنظيم عمل وتحديد الحصص لمياه نهري دجلة والفرات، على أنها شكل مبسط لا يتعدى في بعض الحالات صورة تبادل المذكرات، أو إصدار إعلان أو تصريح مشترك، وهذا خلاف الحال في الأنهار الدولية. ورغم أن تركيا كانت قد ألزمت نفسها بتلك المعاهدات والاتفاقيات، لكنها كانت دائماً تتحين الفرص لنقضها من خلال عدم الالتزام بالحصص المائية لكل من العراق وسوريا، وقد سلكت طريق المماطلة لكسب المزيد من الوقت بغية تنفيذ مشاريعها العملاقة على النهرين، وهو الأمر الذي أدى لعرقلة الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاقية نهائية لقسمة المياه، متجاهلة بذلك كل الأعراف والمواثيق الدولية التي تنظم الانتفاع بمياه الأنهار الدولية، مما أثر بشكل سلبي على العلاقات العربية التركية[59].

ثانياً: السدود المقامة على نهر دجله:

على الرغم من صعوبة استغلال مياه نهر دجلة في تركيا، وذلك لكون القسم الأعظم من أراضي الحوض تقع في مناطق جبلية وعرة متمثلة بجبال طوروس حيث تشمل السفوح الجنوبية لهذه المرتفعات منابع نهر دجلة وبعض روافده[60] ألا إن الحكومات التركية حاولت بشتى الطرق والوسائل استغلال مياه نهر دجلة والعمل على تطوير حوضه وبشكل خاص الأراضي السهلية الواقعة بين الهضاب والسلاسل الجبلية العالية المحيطة بحوض النهر، والخريطة (1) توضح أبرز المشاريع التركية في حوض نهر دجلة ضمن مشروع الكاب وهي ما يأتي:

خريطة (1) السدود والمشاريع التركية المقامة على نهر دجلة ضمن مشروع الكاب

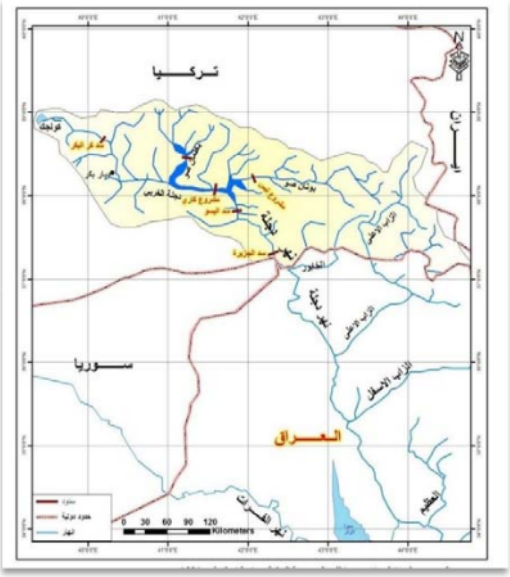

مشروع سد باطمان: يقع على راك بالمان في ولايتي سيرت وديار بكر ويخزن هذا السد مقداراً من المياه تقدر ب 1.1 مليار م3 وأقيمت عليه محطة كهرومائية وتفرعت منه مشاريع فرعية ويهدف إلى إنتاج 483 [61].

مشروع باطمان سيلوان: يقع في ولاية ديار بكر ويهدف إلى إرواء 213 ألف هكتار من الأراضي الواقعة يسار نهر دجلة العليا وإنتاج 1.5 الف ميكا واط ساعة من الطاقة الكهربائية.

مشروع دجلة – كرالكزي: يضم هذا المشروع سدي كرالكزي ودجلة ومحطتيهما الكهرومائيتين اللتين تبلغ طاقتهما التخزينية نحو 2.5 مليارم3 ويقع ضمن ولاية أمل[62].

مشروع سد الجزيرة: وهو مشروع متعدد الأغراض ويتألف من:

أ – مشروع سد الجزيرة: ويعمل هذا المشروع على إنتاج الطاقة الكهربائية وإرواء الأراضي الزراعية ويبلغ حجم التخزين الكلي للسد 201 مليون بينما تبلغ قدرة المحطة الكهروبائية نحو 1200 ميكا واط / ساعة كمعدل[63].

ب- مشروع ري سلوبي: لاغراض الري وتوليد الطاقة على رافد الهيول وتبلغ مساحة الأراضي التي يروبها المشروع حوالي 32 الف هكتار[64].

ج- مشروع كارزان: ويوفر المياه لري 60 ألف هكتار من الأراضي الزراعية مع توليد طاقة بمقدار 315 ميكا واط / ساعة[65].

مشروع سد اليسو: بتمويل أسرائلي واوربي ودول مانحة أخرى وبدأ التفكير الجدي لإقامته أواخر التسعينيات في القرن الماضي. وقد وضع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان حجر الأساس له في أيار عام 2006 والذي يعد من أكبر السدود التي ستقيمها تركيا على نهر دجلة[66].

مشروع تصيبين جزيرة أبدل:هو مشروع إروائي يروي مساحة تقدر بحوالي 89 ألف هكتار، ويؤمن ري 70 ألف هكتار من مياه خزان الجزيرة [67]. وعند تنفيذ كافة المشاريع سوف تبلغ مساحة الأراضي الزراعية ضمن مشروع gap في حوض نهر دجلة 24 مليون دونم وإنتاج طاقة كهربائية بمقدار 7658 ميكا واط /ساعة سنويا

مشروع جنوب شرق الأناضول الكاب: يعد مشروع الكاب التركي من أهم المشاريع التركية المقامة على نهري دجلة والفرات وهو أضخم مشروع في العالم، يتألف من 22 سدا و19 محطة كهربائية .

مشروع سدلي – صور: وهو من المشاريع الضخمة جدا على نهر دجلة في ولايتي ماردين وسيرت بدأ التخطيط له عام 2006 وعلى بعد 45كم من الحدود السورية والسد من السدود الإملائية ببنى بطريقة الرجم بالأحجار مثل سد أتاتورك على نهر الفرات[68].

المشاريع المقامة على نهر الفرات:

تعود المحاولات الاولى لتطوير حوض نهر الفرات الى عام 1930, عندما تأسست مؤسسة اعمال المياه التركية، وشرعت في تنفيذ برنامجها بعد منتصف الستينات[69]، ومن أبرز المشاريع التي خططت لأنشائها هي :

مشروع سد وخزان كيبان: يقع جنوب شرقي تركيا وهو من المشاريع الكبيرة في تركيا، ويقع خارج الكاب أنتهى العمل منه عام 1975, وتبلغ الطاقة الاستيعابية له 30,7مليار, ويعد الأساس في عمليات تخزين الفائض المائي على المدى الطويل, تقوم الخزانات أسفل كيبان باعادة تنظيم المياة المنصرفة من الخزان للأحتياجات الشهرية[70] .

ت	اسم المشروع	الطاقة التخزينية مليار م3	تاريخ الأنجاز	المساحة المقرر ريها (هكتار)	الطاقة الكهربائية المولدة (الف ميكا واط /ساعة سنويا)	الموقع
1	سد كيبان	30.7	1975	-	5،7	كيبان
2	سد قرة قايا	9.58	1986	101000	7،5	ديار بكر- اورفة
3	سد اتاتورك	48.7	1991	843000	8,1	أديامان-اورفة

4	نفق اوفة		1994	476474	0،12400	اورفة
5	مشروع ري ماردين – جيلان		1995	334999	-	ماردين – اورفة
6	مشروع ري سفيرك-هلون		1995	160105	-	اورفة
7	مشروع ري يوزوفا		1993	69702	0,16	اورفة
8	مشروع الفرات الحدودي		1987	23000	2,737	عنتاب-اورفة
9	مشروع أديامان-كاهتة		1994	77409	0,509	أديامان
10	مشروع سروج يازكي		قيد الأنجاز	146500	0,044	اوفة
11	مشروع اديامان جوكصو أرابان		1996	71598	-	أديامان
12	مشروع غازي عنتاب		1988	81670	-	غازي عنتاب
المجموع شبه النهائي لحوض نهر الفرات		89,98		2385457	2385457	

جدول رقم (1): المشاريع المائية التركية المقامة على نهر الفرات

المصدر: [1] العباسي، المصدر السابق، ص89-90

مشروع قرة قايا: وهو ثاني المشاريع الكبيرة التي نفذتها تركيا على المجرى الرئيس لنهر الفرات ،يقع جنوب سد كيبأن بنحو 66كم, وقد اكتمل السد عام 1986 , وتبلغ طاقته التخزينية 9,580مليار م3 من المياه ويهدف المشروع لتوليد 7،5 الف ميكا واط /ساعة سنويا من الطاقة الكهربائية, يسهم بتغذية الاراضي الزراعية الواقعة خلف السد والبالغة مساحتها 101الف هكتار وقد أسهم في تمويل المشروع البنك الدولي للأنشاء والتعمير واتحاد البنوك السويسرية والألمانية والبريطانية، وعند ملىء خزان السد لم يجر اي قطع لمياه نهر الفرات، لأن ذلك سيشكل مخالفة صريحة لتعهد تركيا للبنوك الدولية الممولة ،والتي اشترطت عدم الاضرار بالدول المجاورة سوريا والعراق[71].

مشروع الفرات الأسفل: ويتالف من:

سد وخزان اتاتورك: ويعد بمثابة القلب بالنسبة لبقية المشاريع المقامة على حوض نهر الفرات ,ويمثل اكبر المشاريع الإستراتيجية التي نفذت في تاريخ تركيا كما يعد رابع اكبر سد في العالم من حيث الحجم ،وهو متعدد الاغراض والاستخدامات[73], وقد بدا العمل به عام 1989، وملئ في شباط عام 1990، يقع السد على بعد 24كم من مدينة يوز وفا، و62 كم من مدينة شانلي اورفة ،يبلغ حجم الطاقة التخزينية له 48,7 مليار م3، ويهدف الى ارواء مساحة 843 الف هكتار من الاراضي الزراعية، وانتاج 8,1الف ميكا واط /ساعة سنويا من الطاقة الكهربائية، وتبلغ الطاقه الاستيعابية للخزان 48مليار م3 من المياه ,اما مساحة بحيرته الاصطناعيه فتبلغ 817كم [74].

مشروع شانلي اورفة: وهو عبارة عن نفقين كبيرين،يبلغ تصريفها (328م3/ثا) والغرض منهما هو نقل مياه الفرات الى سهول اورفة وحران، ويأخذ نفق أورفة مياهه من سد اتا تورك على المنسوب 498م، ويعد من اهم المنشأت التابعة لسد اتاتورك، حيث يتم عبرة تحويل مياه نهر الفرات لري سهول ماردين وحران، ويعد نفقا اورفة المتوازيان اللذان يبلغ طول كل منهما 28كم. اطول قناتين في العالم كما يعتبران بمثابة (تغيير جذري لمجرى النهر) ويرويان مساحة تقدر

بـ476474 الف هكتار، وفضلا عن ذلك يستثمر المشروع لأنتاج الطاقة من المحطات الكهرومائية التي اقيمت فيها، والتي يبلغ حجم سعتها124000 ميكا واط، ومن الجدير بالذكر أن بامكان مشروع اسفل الفرات حبس مياه نهر الفرات لمدة 600يوم[75].

مشروع ري ماردين جيلان بنار: لري اراضي ولايتي ماردين– اورفة، في مرحلتين، تتضمن المرحلة الأولى، ارواء 230130هكتار بطريقة الري السيحي، والمرحلة الثانية، ارواء104809 هكتار بطريقة الري بالواسطة.

مشروع ري سيفريك – هلوان: ضمن مجموعة مشاريع الفرات الاسفل ، ويقع في ولاية اورفة ويحتل المرتبة الثانية، حيث تصل مساحة الاراضي التي يرويها 160105 هكتار , ويتم ري تلك الاراضي بطريقة الضخ.

مشروع ري يوزوفا: للأرواء بالضخ لمساحة 69702هكتار , من ولاية اورفة مع توليد الطاقة الكهربائية في محطته إذ يبلغ معدل أنتاج الطاقة السنوي 16 ميكا واط/ساعة سنوياً.

مشروع الفرات الحدودي: يقع في المنطقة المحصورة بين سد اتاتورك والحدود التركية –السورية ، ويتالف من سد بيرجك وقرقامش فضلا عن محطة كهرومائية لكل منهما ، ويهدف الى أنتاج 2267ميكاواط ساعة / سنويا من الطاقة الكهربائية بالنسبه الى سد بيرجك , و470 ميكا واط اساعه سنوياً بالنسبة الى سد قرقامش، وارواء مساحة تقدر بـ23 الف هكتار من سهول ارابان [76].

مشروع اديامان – كاهتة: ويشتمل هذا المشروع على خمسة محطات لتوليد الطاقة الكهرومائية, تنتج طاقة كهربائية سنوية تقدر بـ (509 ميكا واط ساعة / سنويا) كما يشمل هذا المشروع .خمسة مشاريع ري تروي مساحة تقدر بـ(77409هكتار) في ولاية أديامان[77].

مشروع سروج – يازكي : مشروع لأرواء 146500 هكتار من الاراضي الزراعية في ولاية اورفة، كما أن هذا المشروع ينتج طاقة كهربائية تقدر بـ 44ميكا واط /ساعة سنويا[78]

مشروع اديامان – جوكصو – أرابان: يغطي الجزء الشمالي الغربي من ولاية غازي عنتاب والقسم الجنوبي الغربي من ولاية اديامان و مساحة صغيرة من ولاية مرعش، ويهدف الى ارواء مساحة تقدر بـ 71598هكتار وتزويد مدينة غازي عنتاب بمياه الشرب، اكتمل تنفيذ هذا المشروع سنة 1996.

مشروع غازي عنتاب: ويتكون من ثلاثة سدود تروي مساحة 81670هكتار، من اراضي ولاية غازي عنتاب وهذه السدود هي سد وخزان هانج اغزبسعة 100 مليون م3, ويقع على رافد تنزيب وبالقرب من بيرجك وتبلغ سعته التخزينية 100 مليون م3 ,ويعمل على ارواء حوالي7330دونم من الاراضي الزراعية تم أنجازة عام 1988. سد قاجيك وسد كمكمن – كيمد فان. ويهدف الى ارواء 74340هكتار [79] وبناءاً على ماذكر فأن مجموع مساحة الاراضي الزراعية المروية في حوض الفرات تبلغ 2385457هكتار مع أنتاج 24,874مليون ميكا واط.

خروج العراق من الدبلوماسية الوقائية حيال تنمية المياه التركية

تركيا انطلقت في تعاملها مع مسألة المياه من حسابات سياسية استراتيجية وليست فنية، يزيد فائضهم من اليد العاملة ضد دول أوربا الغربية، وتتقلص أهميتهم الاستراتيجية في حلف شمال الأطلسي بعد سياسة الوفاق الدولي، وتهدد وحدة أراضيهم مشكلة كردية متفاقمة في جنوب شرق الأناضول، عند ذلك تتجه افكارهم حول المياه[80].

وفي ضوء الاهتمام المتزايد بالموارد عالميا اصبحت تحتل مكان الصدارة في العلاقات العربية التركية[81]، وعليه فإن أحد عناصر الدور الاقليمي التركي يتمثل في سياسة مائية طموحة[82].إن سياسة تركيا تتجه إلى جعل مسألة المياه بشكل عام ومياه نهر الفرات بشكل خاص وسيلة لمواجهة المتغيرات الاقليمية والدولية للحصول على موقع فاعل ومؤثر[83]، مراعية بعض التقديرات الغربية التي تنظر لتركيا باعتبارها دولة مسلمة، الأمر الذي تنظر اليه تركيا بقدر من الريبة والقلق خشية من تضاؤل رصيدها الاستراتيجي واحتمالات تهميش دورها كحليف للغرب في المنطقة[84]، لذلك فهي تسعى لإيجاد دور بارز لها بصفتها دولة شرقية أو مركزاً للاستقطاب في الشرق الأوسط، أو جسراً يحتاجه الغرب للعبور إلى الشرق، وفي سياستها لتحقيق هذا الهدف تعمل على استغلال مواردها المائية لاسيما مياه نهر الفرات لتظهر على ساحة السياسة والاحداث الدولية دولة شرقية مهمة طالما انها غير قادرة على الاندماج بالغرب[85]، لذلك سعت تركيا الى اجراء تغيير اساسي في سياستها فعملت تركيا على الضغط على البنك الدولي لأنه يعد الاداة المالية التي تمسك زمام الامور بها الدول الكبرى في العالم اذ يرفض تمويل المشاريع المائية التي تنفذها تركيا طالما لم تتوصل الى اتفاق مع سوريا والعراق حول تقاسم مياه دجلة والفرات وادارتهما, لكن الجانب الغربي لم يراع هذا الامر فأعطى المساعدات والقروض مما وفر لها القدرة على تأسيس صندوق قومي يشمل القطاعين الخاص والعام يسهم في مشروع تطوير منابع نهري دجلة والفرات وتحت مزاعم تركيا أن المياه هي مورد الدولة المنبع، أما دول العبور المستفيدة منه فلا تستطيع أن تملي علينا كيفية استخدام مواردنا وبالمثل يشكل النفط في بلدان عربية عديدة مورداً بعيد المجرى ونحن لا نقول لها كيف يجب أن تستخدمها[86].

ان الحكومة التركية عملت على تعزيز قوتها بواسطة مشاريعها الانمائية [87]. كمقارنة لنفسها مائيا والعراق نفطيا. إن ذلك الادعاء لا ينطبق مع الواقع على اعتبار أن النفط احواض تستخرج في مناطق معينة، والنفط ثروة غير متجددة وقابلة للنضوب على مر السنين، أما المياه ومنها مياه دجلة والفرات فهي متجددة وسطحية ولا تحتاج إلى استثمارات لاكتشافها وتجري منذ الازل فوق سطح الأرض الأمر الذي لا يمنح أحدا حق الادعاء بملكيتها، ولا تستطيع الحدود السياسية بين الدول أن تمثل تقسيما للموارد المائية، لذلك فان كان هناك ادعاء لأي دولة على حوضي دجلة والفرات فهي حقوق مكتسبة للجميع وليست حكراً على أحد[88].

إن الخلاف المائي التركي العراقي السوري كان وما يزال يشكل عائقاً في تطور العلاقات التركية – العربية في المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها من المجالات المختلفة، وان اصرار تركيا على اعطاء الحق للعراق وسوريا في مياه نهري دجلة والفرات والقيام بإجراءات انفرادية من جانبها في وقف المياه أو ضخها كيفما تريد وفي أي وقت، يدفع المنطقة إلى مزيد من التوتر، وتهدف تركيا من وراء ذلك إلى استخدام سلاح المياه لأغراض سياسية وكسب المواقف على حساب الجانب العربي، إذ تهدف إلى مساومة سوريا على وقف ادعائها للمطالبة بالإسكندرونه والضغط عليها لأيقاف دعمها للأكراد وحركتهم المسلحة المناهضة لتركيا، فضلا عن مساومة العراق على خيراته النفطية من

جانب اخر فأن الدور التركي في المنطقة الذي يعتمد على الرؤية الغربية في تشكيل منطقة الشرق الأوسط، ينطلق من اهتمامات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة، مستفيدة من مركزها السياسي وموقعها الجغرافي الذي تتمتع به باعتبارها جسر للغرب وبسبب امتلاكها لأكبر قوة عسكرية في المنطقة، فضلا عن امتلاكها لاحد أهم مصادر الثروة الطبيعية وهي المياه[89]، واستخدام ورقة المياه بما يهدد المصالح الحيوية لكل من سوريا والعراق، كما تسعى تركيا وبشكل مستمر العمل من خلال الخلاف المائي بينها وبين الدولتين العربيتين على مواجهة المشكلة مع كل دولة على انفراد وكانت ترفض باستمرار الدخول في مفاوضات ثلاثية وهذا الأمر يسهل عليها مواجهة احتياجات كل دولة على حدة افضل من مواجهة احتياجات دولتين في أن واحد والمشكلة الأساسية ليست في مشروع جنوب شرقي الاناضول أو منشأته أو ما تقوم به تركيا من مشاريع أخرى على نهري دجلة والفرات، ولكنها ستسعى دائما إلى ايجاد مشاريع أخرى للضغط على الدول العربية مادام لديها منبع المياه ولدى العرب آبار البترول[90] ففتح ذلك مجالا لأنفاق على انشاء مجلس تأسيسي عام 2008بين تركيا وكل من العراق وسوريا وقد تم توقيع 48 اتفاقية بين تركيا والعراق متعلقة بأمور عدة غير المياه.

وعلى الرغم من عدم التوصل إلى تسوية نهائية لمشكلة تقسيم المياه لاسيما مياه نهر الفرات بين دولة المنبع تركيا ودولتي المصب العراق وسوريا، إلا أن ذلك لا يعني الغاء الحقوق الكاملة المكتسبة لكل من سوريا والعراق في مياه نهر الفرات وأن مشكلة نهر الفرات يمكن حلها على اساس تقسيم المياه بطريقة حسابية عادلة ومعقولة وبتنسيق ثلاثي متكامل وترتيب للأولويات إذ تقسم على أساس النسبة لكل دولة دون الاضرار بالدولة الشريكة الأخرى، كل ذلك يصب في مصلحة تركيا والعالم العربي واشعار تركيا بأن مستقبلها يرتبط مع دول الشرق الأوسط وليس مع الغرب وبذلك يمكن استثمار مسألة المياه بين الدول الثلاث في الجانب الايجابي واستغلالها في توثيق العلاقات العربية التركية وقيام تعاون تركي عربي مشترك عن طريق عقد اتفاقيات ثنائية أو ثلاثية حول المياه والاستفادة منها في المجال الاقتصادي سواء في المشاريع الزراعية أم مشاريع توليد الطاقة الكهربائية التي تخدم جميع دول المنطقة كما تحقق عائد مالي كبير لدول حوضي دجلة والفرات الثلاث وتقوي الروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيما بين تلك الدول. وايضا يمكن استخدام المياه في تحسين العلاقات التركية مع سوريا والعراق، واتاحة الفرصة لتركيا للاستثمار في الدول العربية وتمتين العلاقات التجارية وايضا عقد اتفاقيات نفطية مع تركيا[91].

في ضوء الاهتمام المتزايد بالموارد عالمياً واقليمياً فأن المياه اخذت تحتل مكانة الصدارة في العلاقات العربية التركية، خاصة وان تركيا تمتلك سياسة مائية طموحة لها تأثير وانعكاس كل من العراق وسوريا[92]. حاولت تركيا ان تجعل من نفسها مركز في الشرق الاوسط وفي سياستها لتحقيق ذلك الهدف تعمل على توظيف مركزها واستقلال مواردها المالية لاسيما مياه نهر الفرات لتظهر على الساحة السياسية, كما اشار سلمان ديميرل[93] الى ان المياه هي مورد الدولة المنبع، اما دول العبور المستفيدة منه فلا تستطيع ان تملي علينا كيفية استخدام موردنا و بالمثل يشكل النفط في بلدان عربية عديدة مورداً بعيد المجرى ونحن لا نقول لها كيف يجب استخدامها وخاصة بعد محاولات تركيا تعزيز قوتها عن طريق المشروعات الإنمائية[94] .

وبذلك فان تركيا تهدف الى استخدام سلاح المياه لأغراض سياسية ومساومة العراق في خيراته النفطية واستخدام المياه بما يهدد المصالح الحيوية في العراق[95].ان تركيا تولي اهمية لسياسة المياه وتستثمر الكثير في السدود والخزانات وتطوير مصادر بديلة للحصول على المياه ويعد وادي دجلة والفرات اكثر استقرارا من ناحية العلاقات السياسية لأنها منطقة مقسمة بين تركيا والعراق وسوريا فلا تنطلق حدود و موارد المياه الطبيعية السطحية والجوفية مع الحدود السياسية وقد يؤدي ذلك الوضع إلى التنافس وفى حدوث نزاعات خاصة مع جود المشاريع الاروائية في حوض دجلة والفرات[96] خاصة ان وقوع منابع دجلة والفرات في الاراضي التركيبة يمنح تركيا موقعاً متميزاً وقوة مهمة فيما يتعلق باستخدام مياه النهرين مشاريعهما الاروائية دون الالتفات الى مستوى العراق وسوريا ومحاولة تغليف مساله المياه بإطار سياسي, عندما قسمت اقاليم الامبراطورية العثمانية بموجب معاهدة لوزان ١٩٢٣ والتي تضمنت في الماده ١٠٩وجوب عقد اتفاقية بين الدول نتيجة الحدود الجديدة لضمان المصالح والحقوق المكتسبة لكل دولة اشتملت على ستة بروتكولات لتنظيم جريان مياه النهرين وتم عقد معاهدة صداقة وحسن جوار بين تركيا والعراق عام ١٩٤٦[98].

لذا عندما انشأت تركيا سد كيبان عام 1964, استطاع وفد تركي اقناع وفد عراقي بأهميته لتنظيم جريان نهر الفرات لدرء الفيضانات وتنظيم تصريف النهر ومن جانب اخر نفت تركيا استخدام مياه النهر لأغراض الزراعية وبدأت تركيا بوضع مخطط شامل لمشاريع مائية على الفرات كمقدمة لمشروعها الكبير مشروع جنوب شرقي : لاناضول الكبير (GAP)[99] الذي بدا عام 1981[100] دون الرجوع إلى محضر اجتماع اللجنة العراقية التركية المشتركة لعام ،1980 والتي نصت الما قد يد كمية المياه التي تحتاجها كل من العراق وتركيا[101], لأغراض الري وتوليد الطاقة بلغ عددها 22سداً و ٣٧ خرانا و ٢٨ محطة كهربائية وشبكة الاروائية فبدأت علاقات جديدة مع دول الجوار وفق ذلك الاعتبار من عامل ضغط قوي يتمثل بتحكمها في موارد هذين النهرين ذلك ان نهري دجلة والفرات لا تخضعان لاي اتفاق سياسي او قانوني بحفظ الحقوق المكتسبة تاريخياً ذلك لرفض تركيا التوصل الى الاتفاق مع سوريا والعراق يكون له صفة قانونية ملزمة ذلك ان تركيا تسعى الى الاستحواذ على المياه نهري دجلة والفرات واستخدامها كسلاح استراتيجي في تعاملها مع منطقة الشرق الأوسط النفطية[102].

على الرغم من خرقها لمبادئ وقواعد القانون الدولي الخاصة باستغلال مياه الأنهار ويعد دجله والفرات نهران دوليان يقعان في إقليم اكثر من دولة وكل دولة يمر في اقليمها تمارس سيادتها على الجزء المار فيها مع مراعاة حقوق ومصالح دول مجرى النهر الأخرى وهذا النوع من الأنهار تخضع لأحكام القانون الدوليين حيث الملاحة والاستخدام[103].

ان مشروع سد وخزان كيبان الذي يقع على الامدادات الشمالية لنهر الفرات جنوب شرق تركيا انتهى العمل منه عام ١٩٧٥ اما مساحة البحيرة الاصطناعية 68 كم ويعد هذا المشروع الأساس لعلميات التخزين للفائض المائي على المدى الطويل وتقدم الخزانات القائمة على اسفل كيبان بأعادة تنظيم المياه المتصرفة من الخزان للأحتياجات له ٢٥,٧ ألف ميكا والا، مشروع قرقفايا وهو ثاني المشاريع الكبيرة التي تقدمها تركيا حبان نحو 11 كم على المجرى الرئيس لنهر الفرات ويقع جنوب سد كيبان نحو 66 كم اكتمل العمل به عام ١٩٨٦ ويهدف إلى توليد ٧,٥ ألف

ميكا واط الساعة سنوياً من الطاقة الكهربائية وهويتهم بتغذية الاراضي الزراعية, وعند ملئ خزان السد لم يجر أي قطع المياه نهر الفرات لان ذلك يشكل مخالفة لتعلمية تركيا لبنوك الدولية المحمولة المشروع والتي استوطنت عدم الإقرار بالدول المجاورة[104].

كما ويعد سد وخزان اتاتورك القلب لبقية المشاريع المقامة على حوض نهر الفرات ويعد رابع سد في العالم من حيث الحجم وهو متعدد الأغراض والاستخدامات استخدم عام ١٩٩٠ يهدف المشروع الى ارواء مساحة 843 الف هكتار من الأراضي الزراعية وإنتاج 8،1 ميكا واط من الطاقة الكهربائية, اما بحيرته الاصطناعية فتبلغ ٨١٧كم, اما سد شانلي اورفه عبارة عن نفقين كبيرين يبلغ طولهما 28كم ويبلغ تصريفهما (328م3 / ثا) والغرض منها نقل مياه الفرات إلى سهول اورفه وهران ويأخذ ثانلي اورفه مياهه من سد اتاتورك ويروي مساحة تقدر بـ ٤٧٦٤٧٤ ألف هكتار ويستثمر المشروع لأنتاج الطاقة الكهرومائية التي اقيمت فيها[105].

ويتضمن مشروع ري ماردين جيلان بنار ري مساحة من الأرض في مرحلتين تتضمن المرحلة الاولى ارواء 230130 هكتار بطريقة الري, والمرحلة الثانية ارواء ١٠٤٨٠٩ هكتار بطريقة الري بالواسطة إما عن فروم وى سيفريك – هلوان يحتل المرتبة الثانية من بيت رقعة مساحة الاراضي المروية بعد مشروع ماردين جيلان بنار الاروائي حيث تصل مساحة الراضي المروية الى ١٠٥ ١٠ هكتار بطريقة الفخ, اما مشروع ري يوزوفا ايضا بالفتح المساحة ٦٩٧٠٢ هكتار مع توليد الطاقة الكهربائية اذ يبلغ معدل انتاجه السنوي 160 ميكا واط الساعة سنوياً, ومشروع الفرات الحدودي الذي لا يقسم الى سدين هما بيرجك وقرقاشى قصراً من محطة كهرومائية انتهى العمل من عام 1987 .

ومشروع اويامان هذه الذي يشتمل على خمسة محطات لتوليد الطاقة الكهرومائية تنتج طاقة كهربائية سنوية تقدر بـ٥,٩ ميكا / اساعة ويشتمل على هكتار اما مشروع مروج – يازكي ١٤٦٥ هكتار وينتج طاقة كهربائية تقدر ب 44 ميكا واط / الساعة سنوياً.

اما مشروع اديامان جوكصو– ارابات في ولاية غازي عنتاب وولاية اديامان يهدف لأرواء مساحة ٧١٠٩٨ هكتار وتزويد مدينة غازي عنتاب بمياه الشرب اكتمل المشروع عام ١٩٩٦, اما مشروع غازي عنتاب والذي يروي مساحة ٨١٦٧٠ هكتار وهذه السدود هى سد وخزان هانج اغز يعمل على ارواء ٧٢٢١ دونم تم انجازه عام ١٩٨٨[106].

لذلك يجب على تركيا الالتزام بلجنة القانون الدولي عند شرحها المواد اتفاقية قانون المجاري المائية لعام ١٩٩٧ حيث نصت المادة الثانية من الاتفاقية على وجود قناة بين حوضين مختلفين لا يجعل منهما مجرى مائياً واحداً بالمعنى المقصود بالاتفاقية فقناة الثرثار التي تربط بين دجلة والذات لا تجعل منها حوضاً واحداً[107].

وعلى جدول اعمال المجلس الوزاري، يقول ما شير ما كونسكي الباحث الأمني في شؤون الشرق الاوسط في برلمان المملكة المتحدة وجامعة الملكة ماري في اذن عام ٢٠١٤ – ٢٠٢٠. يجري بالفعل استخدام المياه كأداة للحرب من قبل معظم الأطراف يمكن للمرء ان يدعي ان السيطرة على الموارد الموارد المائية في العراق هو اكثر اهمية من السيطرة على مصافي النفط خاصة في فصل الصيف للسيطرة على امدادات المياه أهمية اساسية وقال

أيضاً أن قطع التزود بالمياه يؤدي لأزمات الصرف الصحي ومشاكل صحية كبيرة[108] وفي عام ٢٠١٤ وقع العراق وتركيا مذكرة تفاهم في مجال المياه تتضمن ١٢ مادة ابرزها تأكد الجامعة العربية الذي يعقد دورتين سنوياً توكد فيهما الالتزام القومي بالحقوق الثابتة والمشروعة لكل من سوريا والعراق في مياه النهرين ودعم ومساندة جمهورهما في التوصل إلى اتفاق وتمت زيارة محمد سعيد الصحاف[109] وزير الخارجية العراقي آنذاك خلال المدة التاسع والحادي عشر من شباط 1995، إلى تركيا وتم الاتفاق على امور تخص القضية الكردية فضلاً عن الجانب الاقتصادي بأجتماعات وزراء الخارجية للبلدين. فعقدت اللجنة من تأسيسها ونهاية عام ٢٠٠١ أحد عشر اجتماعاً[110]. ومن الجدير بالذكر ان الحكومات والهيئات العراقية الانتقالية مثل مجلس الحكم في العراق الذي استمر حتى 30 حزيران 2004 الحقتها حكومة اياد علاوي[111]، واستمرت حفظ السلام ذلك ان تركيا تركز على عملية الا نظام الى الاتحاد الاوربي مقابل عدم مساعدة الاكراد بأنشاء دولة مستقلة هذا يدل على انها تركيا تعيد توازن سياستها في العراق من اجل الحفاظ على مصالها في المنطقة[112].

الخاتمة

برزت المشكلة المائية بين العراق وتركيا لأول مرة في منتصف السبعينات من القرن الماضي، أثر انجاز تركيا بناء سد كيبان, احد السدود الضخمة وتخزين المياه فيه، وقد بلغ نقص المياه في العراق حدا كبيرا، بسبب العجز في الميزان المائي بين العرض المحدود والطلب المتزايد على المياه ،وإذا كان صلب موضوع بحثنا ينصب على المشكلة المائية بين العراق وتركيا، فأن الغاية من بحثنا بالإضافة إلى إبعاده العلمية وما يمكن أن يسلطه من أضواء كاشفة على جوانبه المتعددة هو دق جرس الإنذار للحكومة العراقية ولجميع المعنيين بحاضر ومستقبل هذا البلد من النتائج والتداعيات الخطيرة وربما الكارثية التي يمكن أن يواجهها مستقبل العراق، نتيجة المشاريع المائية ذات الصلة بنهري دجلة والفرات من قبل دول الجوار الجغرافي للعراق تركيا وسوريا وإيران، التي أدت إلى تجاوز هذه الدول على حقوق العراق المائية في نهري دجلة والفرات نتيجة الممارسات الغير قانونية المتبعة في مشاريع الدول المذكورة، ويمكن القول أن أزمة المياه بين العراق وتركيا من دون تجاهل أبعادها الأخرى هي قضية قانونية أولا.

هوامش البحث

(1) العتابي, عبد الزهرة شلش, توجهات تركيا نحو اقطار الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية, دار الشؤون الثقافية (بغداد, ٢٠٠٠) ص٦٤؛ يوسف, ضحى, نمذجة تلوث المياه, مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العامية, سلسلة العلوم الهندسية المجلد 31, العدد1, 2009, ص141؛ عطا الله, ضاري, دراسة عن التلوث البيئي في محافظة واسط, مجلة اداب الفراهيدي, العدد15, حزيران 2013, ص146.

(2) صبحي, فاروق، سياسة تركيا المائية حيال العراق واثرها في تطور العلاقات الثنائية ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية, جامعة بغداد, د.ت، ص500.

(3) صبحي, فاروق, المصدر السابق، ص501.

(4) سورة الأنبياء, الآيه "٣٠"

(5) العتابي، المصدر السابق، ص66

(6) صبحي, المصدر السابق، ص502

(7) العتابي، المصدر السابق ، ص64-66

(8) الهامي, محمد ، تركيا جذور الصراعات الداخلية، المعهد المصري للصراعات، (القاهرة, 2017)، ص22.

(9) المصدر نفسه ، ص23

(10) كابلان, روبرت ، انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة: علي, إيهاب عبد الرحيم, دار المعرفة, (الكويت, 2015)، ص 349

(11) أوغلوا, أحمد داود العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر للجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للأبحاث بيروت الدار العربية للعلوم، (الدوحة, 2011)، ص 142

(12) كابلان, روبرت, المصدر السابق, ص 344

(13) المصدر نفسه، ص345

(14) الزيدي, محمود عبد الرحمن خلف، سياسة تركيا الخارجية مع الدول الجوار العربي ، سوريا والعراق1980-1993، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية, (الجامعة المستنصرية ،2002)، ص7

(15) المصدر نفسه ، ص11

(16) كابلان، روبت, المصدر السابق، ص349

(17) الزبيدي، محمود عبد الرحمن, المصدر السابق ، ص7

(18) مصطفى كمال اتاتورك: أول رئيس للجمهورية التركية، ولد عام 1881 في سالونيك, دخل معترك السياسة عام 1893 عندما انضم الى الكلية الحربية, التحق بالجيش الخامس عام 1907, كان من المعارضين للدولة العثمانية وحارب الأسلام كما وفصل بين الدين والسياسة, كان من ضمن المؤسسين للحركة الوطنية منذ عام 1918, شارك بالحرب العالمية الأولى 1914-1918 وعند اعلان الجمهوريه التركية عام 1923 انتخب اول رئيساً لها, توفي يوم 10 تشرين الثاني 1938. للمزيد من التفاصيل ينظر: جريبي, نسيبة, مانع, عائشة, مصطفى كمال اتاتورك, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية العلوم الإنسانية, جامعة 8 آيار 1945- قالمة, (الجزائر, 2017)، ص19-74.

(19) عبد الحسين, ياسر، السياسة الخارجية في عهد أحمد داوود اوغلوا: دراسة في مستقبل العلاقات العراقية - التركية، مجلة ابحاث استراتيجية، جامعة بغداد، د.مج, ع5، ٢٠١٣،ص١٧

(20) حسين, فاضل، مشكلة الموصل, دراسة في الدبلوماسية العراقية الانكليزية-التركية، ط3, مطبعة اشبيلية, (بغداد، 1977), ص76.

(21) السبعاوي, عوني عبد الرحمن، العلاقات العراقية-التركية ١٩٣٢-١٩٥٨، (جامعة الموصل، ١٩٨٦), ص٢٧

(22) نوري باشا السعيد، سياسي عراقي, ولد عام 1888 في بغداد, اكمل دراسته فيها, تخرج من الكلية الحربية في الأستانة عام 1906, شغل منصب رئاسة الوزراء في المملكة العراقية 14 مرة من وزارة 23 آذار 1930 إلى وزارة 1 آيار 1958, كما تولى وزارة الدفاع عام 1926فضلاً عن وزراة الخارجية عام 1941, قاد العراق بالانضمام الى حلف بغداد عام 1955, وبعد المنازعات بالحكومة العراقية آنذاك حدث انقلاب عسكري في 14 تموز 1958 مما حدا بالاطاحه بالحكم الملكي وتحول الى جهموري فضلاً عن اغتيل نوري السعيد بذلك الانقلاب. ينظر: النصيري, عبد الرزاق أحمد, نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1932, مكتبة اليقظة العربية, (بغداد, 1988) ؛ محمد, سعاد رؤوف شير, نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1945, دار الحرية للطباعة والنشر, (بغداد, 1988).

(23) السبعاوي, المصدر السابق، ص٢٩-٢٨

(24) توفيق, سعد حقي، العراق وسياسة حسن الجوار تجاه تركيا وإيران، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، د.مج, ع21, ٢٠١٠، ص١٢١

(25) السبعاوي، المصدر السابق ،ص٣٠-٢٩

(26) الحسيني, عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، دار الكتب، (بغداد ١٩٧٨)، ج3, ص15.

(27) توفيق، المصدر السابق، ص12.

[28] السبعاوي, المصدر السابق، ص١٤٢.

[29] المصدر نفسه، ص181.

[30] زورلو, فطين رشدي : سياسي تركي, ولد يوم 20 نيسان 1910 في استانبول, اكمل دراسته الثانوية في غلطة سراي, درس القانون في جامعة جنيف بسويسرا, دخل معترك السياسة عام 1932 عندما نضم الى الشؤون الخارجية التركية, وفي عام 1938 شغل منصب سفيراً في فرنسا وسويسرا, فاز في الانتخابات عام 1954, شغل منصب منصب نائب رئيس الوزراء 1954-1955, كما تولى وزارة الخارجية خلال المده 1957-1960, القي القبض عليه في جزيرة إمرالي في 16 ايلول 1961ونفذ بالاعدام. للمزيد من التفاصيل ينظر: حامد جميل عطية, فطين رشدي زورلو ونشاطه الدبلوماسي في تركيا حنى عام 1961, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الآداب, (الجامعة العراقية, 2022).

[31] العبيدي, مهدية صالح حسن، العلاقات العراقية التركية 1968-١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والعلوم السياسية, (جامعة بغداد، ١٩٨٦)، ص37.

[32] السبعاوي، المصدر السابق، ص ٢٠٨.

[33] المصدر نفسه، ص٢٠٩.

[34]عبد الحسين، المصدر السابق، ص١٨٠

[35] توفيق, سعد حقي, علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين, د.ط, (عمان, ٢٠٠٣), ص ٢٨٥

[36] رضوان, وليد, العلاقات العربية – التركية, دور اليهود والتحالفات الدولية والاقليمية و ppk في العلاقات العربية – التركية (العلاقات السورية – التركية نموذجا)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت,٢٠٠٦), ص١٩١

[37] توركت أوزال: سياسي تركي, ولد يوم 13 تشرين الأول 1927 في مدينة ملاطية شرق الأناضول, اكمل دراسته في استانبول اذ تخرج مهندساً من جامعتها عام 1950, شغل منصب رئيس هيئة التخطيط التركية خلال المده 1967-1971, وفي عام 1979 اصبح مستشاراً في حكومة سليمان ديميريل, كما تولى رئاسة الوزراء خلال المده 1983-1989, وتولى رئاسة الجمهورية عام 1989 حتى وفاته عام 1993. ينظر: https//ar.m.wikipedia.org>

[38] رضوان, المصدر السابق، ص208 ؛ وللتفاصيل أكثر ينظر: الرئيس تورغت أوزال, يشرح موقف بلده من حرب الخليج, بحث منشور في مجلة الدراسات الفلسطينية, مج2, ع5, 1991, ص1-2.

[39] صبحي, المصدر السابق, ص503

[40] كابلان, المصدر السابق, ص34؛ هاشم, نوار جليل, مشكلة تلوث المياه في العراق وافاقها المستقبلية, مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي, العدد 17, ص184.

[41] مخيمر, سامر, الحجازي, خالد, أزمة المياه في المنطقة العربية، دار المعرفة للطباعة والنشر, (الكويت, 1996), ص66.

[42] صبحي، المصدر السابق، ص506.

[43] بينما يرى علماء الآثار وجماعات حقوق الانسان ان سدود هذا المشروع تهدد بالقضاء على التراث الحضاري لفئة عرقية معينة من السكان، هم الأكراد الذين يسكنون مناطق اعالي دجلة والفرات منذ آلاف السنين ، وفي تموز عام 2000, عبرت الحكومة البريطانية عن قلقها مما سيؤدي اليه تنفيذ مشروع السدود، خاصة سدي اليسو وسيزري من اعتداء على حقوق الاقليات الكردية في تركيا. وحاولت الجمعيات الاثرية ايقاف مشروع الحكومة التركية لبناء سدود دجلة بكل الوسائل، مما اضطر بعض شركات المقاولة المساهمة في تنفيذ المشروع الى التوقف عن العمل، كما ترددت جهات التمويل في منح القروض والتسهيلات لبناء السدود ، واضطرت الشركة السويدية سكانزا الى الانسحاب من تنفيذ المشروع، وتبعتها الشركة البريطانية بالفوربيتي ثم الشركة الايطالية(), امبريجيلو. وما اثار الجمعيات الأثرية الخاصة، هو أن المسؤولين عن المشروع لم يحصنوا المواقع الأثرية التي ستتعرض للدمار بسبب هذا المشروع، أو نقل ما يمكن نقله منها الى مناطق أخرى. بل انهم حتى الآن لم ينظموا عملية مسح اثري، للتعرف على ما يمكن أن يكون مخيناً من بقايا قديمة رغم انتشار التلال بكثرة في وادي اعالي الفرات ودجلة مما يدل على وجود بقايا مدن قديمة مدفونة منذ آلاف السنين. ومن المواقع المعروفة

ديار بكر ذات الاسوار السوداء الواقعة في هذه المناطق، وقلعة حصن كيفا، التي بنيت فوق جبل عال، يطل على نهر دجلة في منطقة يضيق فيها ممر المياه الى حد يسمح بعبوره بسهولة.

وهناك بنى الرومان قلعة لتحمي حدودهم الشرقية مع الفرس، اطلقوا عليها اسم سيفان. ينظر: مخيمر, سامر, حجازي, خالد, المصدر السابق، ص196.

(44) عثمان, احمد، السدود التركية تهدد بدمار أثار الأكراد في أعالي نهر دجلة ، صحيفة الشرق الأوسط , ع٨٤٨٩(بيروت, ٢٠٠٢) ص30.

(45) الناصري, خليل ابراهيم، السياسة الخارجية التركية ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٥، ص ١٦٤.

(46) صالح, محمد عبد, طريوا, حسين مشتل، السياسية التركية إزاء العراق دراسة في البعد بين قضية كركوك ومشاريع المياه, مركز الدراسات السياسية والقانونية، جامعة النهرين ع١٢, (بغداد, ٢٠٠٧), ص١٩

(47) صبحي, المصدر السابق، ص511.

(48) المصدر نفسه، ص511

(49) معوض, جلال عبد الله، صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية, مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت, ١٩٩٨) ص٢١٣.

(50) صبحي, المصدر السابق, ص

(51) معوض, جلال عبدالله, المصدر السابق, ص213

(52) النعيمي, احمد نوري، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية أنموذج العلاقات العراقية التركية، مركز الدراسات الدولية، ع39 (جامعة بغداد, 2002) ص٩.

(53) مخيمر , سامر، حجازي, خالد, المصدر السابق، ص102.

(54) محمد, فرح عبد الكريم، النزاع على المياه بين العراق وتركيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية (جامعة الشرق الأوسط ، 2014) ص94.

(55) نفس المصدر، 94.

(56) عائب، حبيب، المياه في الشرق الأوسط الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات، الهيئة المصرية للكتاب، (القاهرة. 2009)، ص48.

(57) محمد، داليا إسماعيل، المياه والعلاقات الدولية دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، مكتبة مدبولي، (القاهرة, 2006)، ص47.

(58) بن خضراء, معد، إسرائيل وحرب المياه القادمة، دار كنعان للدراسات والنشر ، (دمشق, 1998), ص118.

(59) سلامة، رمزي، مشكلة المياه في الوطن العربي واحتمالات الصراع والتسوية، دارالمعارف للطباعة والنشر (القاهرة, 2001) ص130

(60) محمد، داليا يوسف, المصدر السابق، ص48.

(61) محمد, فرح عبدالكريم، المصدر السابق، ص96

(62) هارون, علي، جغرافية الدول الاسلامية، دار الفكر العربي (القاهرة، 2005)ص447.

(63) عزيز, حسين وحيد، نجم, رفل حسين، السياسة المائية التركية في حوض نهر دجلة ، مجلة كلية التربية الأساسية ، (جامعة بابل، 2015)ص579.

(64) عزيز , حسين وحيد, المصدر السابق، ص580

(65) ترتول, مشروع جنوب شرق الأناضول (الكاب) في تركيا، ترجمة: الحاور , جميل محمود، وزارة الري, 1996, ص 17

(66) هاشم, نوار جليل, سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد انشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة, مجلة المستقبل العربي، بيروت, ع359، 2009، ص31.

(67) العبيدي, حسون جاسم، اثر المياه في العلاقات العراقية التركية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين, ع16(بغداد, 2009)ص67.

(68) محمود, عبد الملك, حرب بلا رصاص ضوء على ازمة المياه في العراق, مجلة الرائد, ع31(بغداد, 2008) ص23.

(69) وحيد, حسين، المصدر السابق، ص580.

(70)عزيز , حسين وحيد, المصدر السابق، ص581.

(71) العباسي, ريان ذنون، مشروع جنوب شرق الأناضول وتأثيره في العلاقات العربية – التركية، اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية التربية، (جامعة الموصل،2004), ص13.

(72) اسماعيل, سليمان عبد الله, السياسه المائيه لدول حوضي دجله والفرات وانعكاساتها على القضيه الكرديه , مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية, ع13 (السليمانية, 2016) ص78.

(73) حسن, عمر كامل, النظام الشرق الوسطي وتأثيره على الامن المائي العربي, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية, (جامعة الانبار , 2002), ص192.

(74) اسماعيل, المصدر السابق, ص91.

(75) حسن, المصدر السابق, ص193.

(76) المصدر نفسه, ص193-194.

(77) اسماعيل, المصدر السابق, ص91-92.

(78) المصدر نفسه, ص93.

(79) رضوان, المصدر السابق, ص90.

(80) العباسي، المصدر السابق، ص43.

(81) غالب عبد الخالق، الموارد المائية ومشاريع الري والتخزين في تركيا، وزارة الري، دراسة غير منشورة، ١٩٨٩، ص٣ .

(82) معوض, تركيا والامن القومي العربي، ٩٤؛

(83) الشمري, احمد جاسم, سياسة تركيا المائية وانعكاسها على دول الجوار, مجلة بابل للدراسات الاستراتيجية, مج10، ع2، د.ت, ص45

(84) وانجو , اندرو، تركيا والعرب بعد حرب الخليج، مركز الدراسات العربية، (لندن، ١٩٩١)، ص٢٢

(85) معوض, خالد، دور تركيا في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج "الجوانب السياسية والاقتصادية"، مجلة شؤون عربية, ع69, ١٩٩٢ ، ص١٣٤.

(86) نجم, رفل حسين, وآخرون, السياسة المائية التركية في حوض دجلة, مجلة كلية التربية الاساسية, مج11, ع22, (جامعة بابل, 2015), ص179

(87) المبارك, محمد جواد علي، تركيا ومشاريع المياه الشرق اوسطية، مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، د. مج, ع11(جامعة بغداد,١٩٩٧) ص٣٣.

(88) المصدر نفسه ،34

(89) شهاب الدين, فتحي، المياه والحرب القادمة في الشرق الأوسط، دار البشير للثقافة والعلوم(طنطا، ١٩٩٨) ص٤٥.

(90) الشمري، المصدر السابق، ص47.

(91) المصدر نفسه, ص48؛ ص66

[92] المصدر نفسه, ص48-49.

[93] نجم, رفل حسين, وآخرون, المصدر السابق, ص180.

[94] سليمان ديميريل: سياسي تركي, ولد يوم1 تشرين الثاني 1924 في أتابك بمحافظة اسبارطة, اكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها, تخرج من جامعة اسطنبول عام 1949 من قسم الهندسة الهيدروليكية, دخل معترك السياسة عام 1965 عندما شغل منصب نائب رئيس مجلس الوزراء بحكومة سعاد خيري اوركوبلي, وخلال عامي 1969-1970 شكل ديميرل حكومتة الثانية للمزيد من التفاصيل ينظر: العباسي, ريان ذنون, سليمان ديميرل ودوره في تنمية مشاريع المياة التركية, مجلة التربية والتعليم, مج17, ع1, 2010, ص313-317.

[95] المبارك، محمد جواد علي، تركيا ومشاريع المياه الشرق أوسطية، مركز الدراسات الدولية ، العدد 15 ، جامعة بغداد ، 1997، ص33

[96] الشمري، احمد جاسم ، سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على الدول الجوار الأقليمي العربي, (سورية- العراق), مجلة بابل للدراسات الانسانية, مركز بابل للدراسات التاريخية والحضارية, مج10، ع2، 2020، ص48

[97] نفال، احمد بدر، الابعاد الجيو سياسية المشكلة مياه حوض نهر الفرات واثرها على العلاقات التركية السورية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم السياسية، (جامعة الازهر، 2012)، ص34-35.

[98] معاهدة لوزان: هي اتفاق سلام تم توقيعه في مدينة لوزان السويسرية في الرابع والعشرين من تموز عام 1923, بين الحلفاء والدولة العثمانية، وتم بموجبها اقتسام أملاك الدولة العثمانية. للمزيد من التفاصيل ينظر: باروت, محمد جمال, من اتفاقية سايكس بيكو الى معاهدة لوزان, مجلة اسطور للدراسات التاريخية, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, مج6, ع6, 2017, ص231-234.

[99] داود, ابتهال محمد رضا، مشكلة المياه في العراق في ضوء المشاريع المائية التركية، مجلة دراسات دولية, ع69، د.ت, ص87.

[100] ماضي, احمد عبد الله, صالح, وناهض محمد، مشكلة اقتسام مياه نهر الفرات دراسة في القانون الدولي، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، مج14، ع13، 2014، ص24.

[101] طفاح, حبيب راضي واخرون، المشاريع المائية الزراعية في أعالي حوض نهر دجلة وتأثيرها في الامن المائي للعراق, دار الحرية للطباعة والنشر , (بغداد, 2000), ص10.

[102] فقد حالت الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988 دون الوقوع حرب المياه من البلدين. ينظر: محمد, عبد الله حسون، مشكلة المياه بين العراق ودول الجوار والاثار الاقتصادية السياسية الناجمة عنها ، مجلة الفتح، جامعة ديالى, مج11, ع38، 2009، ص12

[103] الماضي، صالح، المصدر السابق، ص50

[104] طفاح, المصدر السابق, ص11-12

[105] الشمري, المصدر السابق, ص50.

[106] داود, المصدر السابق, ص88-89.

[107] الماضي, وصالح، المصدر السابق، ص35.

[108] جبار, رياض عبد المحسن، حقوق العراق في حوض الصرف الدولي الشهري دجلة والفرات، مجلة المعهد العراقي, ع2, ٢٠٢١، ص444.

[109] نجدر بالأشارة هنا بأن مجموع مساحة الاراضي الزراعة المروية في حوض الفرات بلغ 2385457 هكتار مع انتاج ٨٧٤ و ٢٤ مليون ميكا واط . ينظر : اسماعيل, سليمان عبد الله، السياسة المائية في دجلة والفرات وانعكاساتها على القضية الكردية، مركز الدراسات الأنسانية, مج3, ع4, ٢٠٠٤، ص89 ؛ العباسي, ريان ذنون، مشروع جنوب شرق الاناضول وتأثيره علي العلاقات العربية التركية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية التربية, جامعة الموصل, ٢٠٠٤، ص43.

[110] محمد سعيد الصحاف: سياسي عراقي, ولد يوم 30 تموز 1940 في الحلة, اكمل دراسته فيها, شغل منصب سفيراً لدى العراق في الهند والسويد وإيطاليا, عمل في مجال الأعلام خلال المدة 1968-1974, تولى وزارة الخارجية خلال المدة 1992-2001. للمزيد من التفاصيل ينظر: ويكيبيديا الحرة, <https://ar.m.wikipedia.org.

(111) الأسودي, احمد حسين طه، مشكلة المياه الدولية المشتركة تركيا سوريا العراق ، مجلة تكريت للعلوم الإنسانية ، مج15, ع5، 2008، ص551.

(112) اياد علاوي : سياسي عراقي, ولد يوم 31 آيار 1945 في بغداد, تخرج الطب من جامعة بغداد عام 1970, شارك في انقلاب شباط 1963, شغل منصب الوزاره العراقية 2004-2005, وشغل منصب رئاسة الجمهورية 2014-2015. ينظر: حسن لطيف الزبيدي, موسوعة السياسة العراقية, ط2, مكتبة مؤمن قريش (بيروت, 2013) ص107-108

(113)الأسودي, المصدر السابق, ص552

قائمة المصادر

الرسائل والاطاريح:

1. خليل ابراهيم الناصري ، السياسة الخارجية التركية ، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ١٩٩٥
2. محمود عبد الرحمن خلف الزيدي, سياسة تركيا الخارجية مع الدول الجوار العربي ، (سوريا والعراق) 1980- 1993 ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ،2002
3. عمر كامل حسن ,النظام الشرق اوسطي وتأثيره على الامن المائي العربي , رسالة ماجستير غير منشوره , كلية التربيه , جامعة الانبار, 2002
4. مهدية صالح حسن العبيدي، العلاقات العراقية التركية 1968-١٩٨٠،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، ١٩٨٦
5. نفال احمد بدر ، الابعاد الجيو سياسية المشكلة مياه حوض نهر الفرات واثرها على العلاقات التركية السورية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم السياسية، جامعة الازهر,

الكتب العربية والمعربة"

6- اجمال محمد رضا داود ، مشكلة المياه في العراق في ضوء المشاريع المائية التركية ، مجلة دراسات دولية ، العدد التاسع والستون
7- احمد جاسم الشمري ، سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على الدول الجوار / مجلة بابل للدراسات م10 ، العدد 2، 2020
8- احمد جاسم، سياسة تركيا المائية وانعكاسها على دول الجوار ، مجلة بابل للدراسات ،2020، المجلد 10 ،العدد 2
9- احمد حسين طه الاسودي ، مشكلة المياه الدولية المشتركة تركيا سوريا العراق ، مجلة تكريت للعلوم الإنسانية ، م15 ، العدد 5 ، حزيران
10- أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر للجي وطارق عبد الجليل،2 بيروت، 2011. .
11- احمد عبد الله ماضي, وناهض محمد صالح ، مشكلة اقتسام مياه نهر الفرات دراسة في القانون الدولي ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ،م4، السنة 2014 ، العدد 13
12- احمد عثمان ، السدود التركية تهدد بدمار أثار الأكراد في أعالي نهر دجلة ، صحيفة الشرق الأوسط بيروت، العدد ٨٤٨٩ شباط ٢٠٠٢
13- احمد نوري النعيمي ، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية أنموذج العلاقات العراقية التركية، دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، عدد ٢٠٠٢٠٣٩
14- اندرو مانجو، "تركيا والعرب بعد حرب الخليج"، مجلة الباحث العربي، العدد ٢٧ ،مركز الدراسات العربية، لندن، ١٩٩١
15- اياد علاوي ، شبوط ، السياسة الخارجية التركية ، السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط العراق انموذجا

16- حبيب راضي طفاح واخرون ، الجيوبوليتيكية للمشاريع المائية الزراعية في أعالي حوض نهر دجلة وتاثيرها في الامن المائي للعراق بغداد :2000.
17- حبيب عائب، المياه في الشرق الأوسط الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب ، 2009
18- حسون جاسم العبيدي، اثر المياه في العلاقات العراقية التركية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين بغداد العدد 16، 2009
19- حسين وحيد عزيز ، رفل حسين نجم ، السياسة المائية التركية في حوض نهر دجلة ، مجلة كلية التربية الأساسية ، جامعة بابل 2015
20- داليا إسماعيل محمد ، المياه والعلاقات الدولية دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، القاهرة، 2006
21- سامر مخيمر وخالد حجازي ، أزمة المياه في المنطقة العربية ، الحقائق والبدائل عالم المعرفة عدد ٢٠٩ ،الكويت : الكويت ١٩٦٠
22- سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين عمان ، ٢٠٠٣
23- معد بن خضراء إسرائيل وحرب المياه القادمة ، دمشق ، دار كنعان للدراسات والنشر، 1998.

البحوث المنشورة:

24- ضحى يوسف, نمذجة تلوث المياه, مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية, سلسلة العلوم الهندسية المجلد 31, العدد1, 2009
25- رمزي سلامة ، مشكلة المياه في الوطن العربي واحتمالات الصراع والتسوية، الإسكندرية، منشأة المعارف
26- روبت كابلان ، انتقام الجغرافية ، ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة وايهاب عبد الرحيم علي, الكويت, 2015
27- رياض عبد المحسن جبار ، حقوق العراق في حوض الصرف الدولي الشهري دجلة والفرات، مجلة المعهد ، العدد ا والسنة ٢٠٢١
28- سعد حقي توفيق، العراق وسياسة حسن الجوار تجاه تركيا وإيران، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد ١،٢١ ٤ تموز – كانون الاول ٢٠١٠
29- سليمان عبد الله اسماعيل السياسه المائيه لدول حوضي دجله والفرات وانعكاساتها على القضيه الكرديه , مركز كردستان للدراسات , السليمانيه
30- صبحي فاروق صبحي ، سياسة تركيا المائية حيال العراق واثرها في تطور العلاقات الثنائية ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ،
31- عبد الجليل ضاري عطا الله, دراسة عن التلوث البيئي في محافظة واسط, مجلة اداب الفراهيدي العدد15, حزيران 2003.
32- عبد الرزاق أحمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1932 ، بغداد, 1987.
33- عبد الرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات العراقية، ج3،بغداد،دار الكتب، ١٩٧٨
34- عبد الزهرة شلش العنابي توجهات تركيا نحو اقطار الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية بغداد دار الشؤون الثقافية ٢٠٠٠
35- عبد الله حسون محمد ، مشكلة المياه بين العراق ودول الجوار والاثار الاقتصادية السياسية الناجمة عنها ، مجلة الفتح ، جامعة ديالى العدد 38 ، شباط 2009 ، ص12
36- عبد الملك محمود حرب بلا رصاص ضوء على ازمة المياه في العراق مجلة الرائد، العدد (31)، 2008
37- علي هارون، جغرافية الدول الاسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2005

38- عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية-التركية ١٩٣٢-١٩٥٨، جامعة الموصل، ١٩٨٦

39- طالب عبد الخالق ، الموارد المائية ومشاريع الري والتخزين في تركيا ، وزارة الري ، دراسة غير منشورة 1989

40- طالب عبد الخالق، الموارد المائية ومشاريع الري والتخزين في تركيا، وزارة الري، دراسة غير منشورة، ١٩٨٩

41- فاضل حسين، مشكلة الموصل: دراسة في الدبلوماسية العراقية الانكليزية-التركية، بغداد، ط٢،١٩٧٦

42- فتحي شهاب الدين، المياه والحرب القادمة في الشرق الأوسط، دار ٩٦ البشير للثقافة والعلوم، طنطا، ١٩٩٨

43- فرح عبد الكريم محمد، النزاع على المياه بين العراق وتركيا ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ،جامعة الشرق الأوسط ، 2014 .

44- محمد الهامي ، تركيا جذور الصراعات الداخلية ، المعهد المصري للصراعات، 2017 ، ص22.

45- محمد جواد علي المبارك ، تركيا ومشاريع المياه الشرق أوسطية ، مركز الدراسات الدولية ، العدد 15 ، جامعة بغداد ، 1997

46- محمد جواد علي المبارك، "تركيا ومشاريع المياه الشرق اوسطية"، نشرة مركز الدراسات الدولية، العدد ١٥ ،٩٤ كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٧.

47- محمد عبد صالح و م. م حسين مشتت طريو، السياسية التركية إزاء العراق دراسة في البعد بين قضية كركوك ومشاريع المياه ، نشرة شؤون عراقية ، مركز الدراسات السياسية والقانونية، جامعة النهرين العدد (١٢) حزيران ٢٠٠٧

48- نوار جليل هاشم, سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد انشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة مجلة المستقبل العربي، العدد 359، بيروت، 2009،

49- نوار جليل هاشم, مشكلة تلوث المياه في العراق وافاقها المستقبلية, مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي, العدد 17.

50- وليد رضوان العلاقات العربية - التركية: دور اليهود والتحالفات الدولية والاقليمية و ppk في العلاقات العربية - التركية: العلاقات السورية التركية نموذجا، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٦

51- ياسر عبد الحسين ،السياسة الخارجية في عهد أحمد داوود اوغلو: دراسة في مستقبل العلاقات العراقية - التركية، مجلة ابحاث استراتيجية، بغداد، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد الخامس، 2013

الموسوعات:

52- حسن لطيف الزبيدي, موسوعة السياسة العراقية, مكتبة مؤمن قريش, بيروت, 2013.

53- ويكيبيديا الحرة, <https://ar.m.wikipedia.org>

28.docx

تقرير الاصالة

22%	5%	0%	22%
مؤشر التشابه	مصادر الانترنت	الاصدارات	مستندات الطالب

المصادر الرئيسية

1	Submitted to Tikrit University مستند الطالب	6%
2	Submitted to Islamic University of Lebanon مستند الطالب	3%
3	Submitted to Jinan University مستند الطالب	2%
4	Submitted to University of Basrah - College of Science مستند الطالب	2%
5	Submitted to University of Mosul مستند الطالب	2%
6	Submitted to College of Education for Pure Sciences/IBN Al-Haitham/ Baghdad University مستند الطالب	1%
7	Submitted to Kirkuk University مستند الطالب	1%
8	Submitted to Institute of International Studies مستند الطالب	1%

9	Submitted to Petroleum Research & Development Center مستند الطالب	1 %
10	Submitted to Lebanese University مستند الطالب	1 %
11	Submitted to University of Anbar مستند الطالب	1 %
12	Submitted to American University in the Emirates مستند الطالب	1 %
13	Submitted to Mutah University in Jordan مستند الطالب	1 %

استثناء الاقتباسات	تشغيل	استثناء التطابقات	< 1%
استثناء المراجع	تشغيل		

28.docx

صفحة 1

صفحة 2

صفحة 3

صفحة 4

صفحة 5

صفحة 6

صفحة 7

صفحة 8

صفحة 9

صفحة 10

صفحة 11

صفحة 12

صفحة 13

صفحة 14

صفحة 15

صفحة 16

صفحة 17

صفحة 18

صفحة 19

صفحة 20

صفحة 21

صفحة 22

صفحة 23

صفحة 24

صفحة 25